ناقشها في بيروت عن «عقود الخيارات» تحت إشراف نخبة من أبرز المتخصصين بالمجال

الرشيدي يحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي بتقدير امتياز

■ «الخيارات» أداة استثمارية بأسواق المال تستخدم كوسيلة تحوطية للحماية من مخاطر تغير الأوراق المالية

■ الدراسة اعتمدت على المنهج الاستقرائي التحليلي واستنباط الحكم الشرعي من خلال البحث المقارن في الفقه الإسلامي

د. أحمد فهد الرشيدي

■ لا يجوز تداول «الخيار» بيعا أو شراءً لأنه غير قابل للنقل بعوض أو بدونه

■ الصورة الحالية لا تندرج تحت أي مسمى للعقود وتخالف جميع الموجود في الفقه الإسلامي

■ الرأي الراجح في الاستخدام التحريم لذلك فلا سبيل لتطويرها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية

■ الطريقة الحديثة تستخدم لتعظيم الأرباح بأقصر الطرق وأسرعها من خلال المضاربة على فروق الأسعار

■ على المستثمرين العمل وفق الأغراض المقصودة شرعا المتمثلة بالتملك الفعلي للاسترباح مع تحمل الضمان

■ يمكن إيجاد بدائل شرعية بتنفيذ الصفقة بصورة بيع العربون مع خيار الشرط أو عبر الصيغة المستقبلية

■ قلة الكتابات الشرعية والسعي لإيجاد بحث أكاديمي شامل عن القضية أبرز أسباب اختيارها

■ تم تحرير مناط المسألة كما تصوره إشكالية البحث ثم عرض الآراء ومقارنتها مع ذكر الحجج والترجيح

حصل الباحث الكويتي أحمد فهد هديبان الرشيدي على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي بتقدير امتياز من كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية في بيروت، وذلك عن أطروحته «عقود الخيارات في الأسواق المالية المعاصرة دراسة فقهية تأصيلية».

وقد أشرف على الأطروحة الاستاذ الدكتور خضر القرق، وشارك في مناقشتها كل من الاستاذ الدكتور عبدالفتاح كباره ،والقاضي الاستاذ الدكتور فوزي أدهم من كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية في بيروت بتاريخ 17 ربيع الأول 1435ه الموافق 18 كانون الثاني عام 2014م ، وبعد المناقشة تقرر منح الرشيدي درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي بتقدير امتياز.

وجعل د.الرشيدي أطروحته التي عنونها بـ « عقود الخيارات في الأسواق المالية المعاصرة دراسة فقهية تأصيلية» في بابين، تحدث في الباب الأول عن مفهوم عقود الخيارات ودور الهندسة المالية فيها، وقسمه لأربعة أقسام في أربعة فصول، وتناول في القسم الأول تعريف العقد في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، أما القسم الثاني فتطرق فيه لمفهوم عقود المشتقات المالية ودور الهندسة المالية في صناعتها، وفي القسم الثالث تحدث عن عقود الخيارات المعاصرة، وأخيرا تحدث في القسم الرابع عن في الفصل الرابع عرض التطبيقات المالية لعقود الخيارات المعاصرة في الأسواق المالية .

أما في الباب الثاني فبدأ بالتقويم الفقهي لعقود الخيارات المعاصرة وقسم ذلك لثلاثة أقسام، تحدث في القسم الأول عن الخيارات في الفقه الإسلامي، وفي القسم الثاني تحدث عن بيع العربون، وفي القسم الثالث شرع في بيان الحكم الشرعي« الفقهي» لعقود الخيارات المعاصرة، وختم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

وخلص د. الرشيدي في بحثه الى النتائج التالية:

1 – عقود الخيارات هي أداة من أدوات الاستثمار المستحدثة في الأسواق المالية يستخدمها المستثمرون كوسيلة تحوطية للحماية من مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية، وأسعار العملات الأجنبية، وطريقة لتعظيم أرباحهم بأقصر الطرق وأسرعها من خلال المضاربة على فروق الأسعار.

2 – الخيار هو حق شراء أو بيع عدد من الأوراق المالية أو سلع أو عملات أجنبية، أو مؤشر معروف في الأسواق المالية، لذلك لا يجوز تداوله لا بيعا ولا شراء، لأنه غير قابل للنقل، بعوض أو بدون عوض.

3 – عقود الخيارات كما تمارس الآن في الأسواق المالية بصورتها الحالية لا تندرج تحت أي مسمى من مسميات العقود المسماة، بل هي تخالف كافة العقود المسماة في الفقه الإسلامي.

4 – تداول عقود الخيارات في الأسواق المالية بصورتها الحالة ليس لها قيمة اقتصادية واضحة فلا هو أداة تمويل للمنشآت كالأسهم، ولا هو أداة تتيح للمستثمر امتلاكا فعليا لأصل ملموس.

5 – الرأي الراجح في استخدام عقود الخيارات في الأسواق المالية بصورتها الحالية كأداة استثمارية التحريم. لذلك فلا سبيل لتطويرها ولا تطوير تداولها بصورتها الحالية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

وتعتبر هذه الأطروحة اضافة للدراسات الخاصة بالاقتصاد الاسلامي.

وجاءت رسالة الدكتوراه المقدمة من الباحث كما يلي: الحمد لله الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، خلق الإنسان من علق وعلمه بالقلم كما علمه ما لم يكن يعلم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله النبي الأمي، تركنا على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه ومن سار على طريقتهم واقتفى أثرهم، أما بعد:

فالشكر أولا لله سبحانه وتعالى على ما أنعم به عليّ من نعم جليلة، وعلى توفيقه وتسخيره إياي لهذا الجهد العلمي.

وثانيا: اعترافًا بالفضل وأداءً لواجب شرعي وعملي؛ أتوجه بالشكر الجزيل والاحترام العظيم لمن غمرني بنصحه وتوجيهه وسعة صدره الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة أستاذي الأستاذ الدكتور: خضر القرق، فله مني جزيل الشكر ومن الله خير الجزاء، والشكر موصول للمناقشين الكريمين فضيلة أستاذي الاستاذ الدكتور عبدالفتاح كباره الذي أهدى البحث جملة من الملحوظات وسدده بتوجيهاته العلمية، وفضيلة القاضي الأستاذ فوزي أدهم على ما سيبدي لي من ملاحظات وتوجيهات قيمة ومثرية للبحث.

أساتذتي الفضلاء:

تأتي أهمية هذه الأطروحة « عقود الخيارات في الأسواق المالية المعاصرة » لكثرة المعاملات المعاصرة التي تنبني على هذه العقود ، ولإقبال كثير من المستثمرين ممن يتبايعون بها في عالمنا الإسلامي، وتزداد أهميتها بضرورة تجلية الأحكام الشرعية لهذه العقود ، والقيام بتقديم مادة علمية مدعمة بنصوص الفقهاء وأدلتهم وحججهم موثقة من مصادرها ، ومقومة بتوجيهات وملاحظات السادة الفضلاء أساتذتي المشرف والمناقشين حفظهم الباريء وسددهم.

ومما دعا الباحث لاختيار هذا الموضوع قلة الكتابات الشرعية، والسعي لإيجاد بحث أكاديمي شامل ،خاصة مع عدم وجود دراسة شرعية شاملة وحاوية لموضوع الأطروحة ، وتهدف الدراسة لبيان حقيقة هذه العقود مفهومها وأنواعها وأهميتها تمهيدا لمحاولة تقويمها وبحث امكانية تطوير عقود الخيارات بما يتفق والضوابط الشرعية وتقديم بدائل إسلامية تتفق وضوابط الشريعة .

الصعوبات التي واجهت الباحث:

1 – تكمن صعوبة البحث في عدم وجود دراسات شاملة لموضوع البحث، وصعوبة الحصول على بعض الأبحاث أو المراجع التي تتناول الموضوع جزءًا؛ مما تطلب كثيراً من الوقت والجهد والزيارات لعدد من الجهات العلمية المتوفرة لديها بعض الأبحاث، وتم –والحمد لله– التغلب على ذلك بما يلي:

– تم مراسلة بعض المكتبات في المملكة العربية السعودية، والذهاب إليها للحصول على بعض المراجع.

– تم إحضار بعض المراجع من جمهورية مصر العربية وبعض الدول العربية، عن طريق بعض طلبة العلم والدارسين في تلك الدول.

2 – حداثة الموضوع وجدته، وتم التغلب عليها عن طريق إلمام الباحث بسؤال المختصين بالبورصة والعاملين فيها عن صيغة هذه العقود لتصورها تصورا صحيحا، والاطلاع على إصدارات البورصة المتعلقة بطبيعتها العلمية.

فرضية الدراسة:

إن فرضية الدراسة باحتواء عقود الخيارات محاذير شرعية أو اندراجها تحت خيار الشرط في الفقه الإسلامي أو إمكانية تطويرها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية دفع الباحث لإثارة عدد من التساؤلات العلمية :

– هل الخيارات المعاصرة هي الخيارات المعروفة في الفقه الإسلامي؟

– هل يمكن تطوير عقود الخيارات بما يتفق والشريعة الإسلامية؟

– هل يمكن إيجاد بدائل شرعية لعقود الخيارات المعاصرة؟

منهجية الدراسة وطريقة عمل الباحث:

تعتمد هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي؛ حيث سيتم استقراء تطبيق عقود الخيارات، ثم يتم تحليل المعلومات التي يتوصل إليها من خلال المنهج الاستدلالي، ومحاولة معرفة الحكم الشرعي من خلال منهج البحث المقارن في الفقه الإسلامي، بحيث يتم تحرير مناط المسألة كما تصوره إشكالية البحث ثم عرض الآراء ومقارنتها مع ذكر الحجج والترجيح، إضافة إلى طرح آراء العلماء المعاصرين فيما يخص عقود الخيارات والجمع بينهما وليس آراء المتقدمين.

1 – تم اتباع المنهجين الاستقرائي التحليلي في تتبع ما يتعلق بعقود الخيارات، ثم تحليل المعلومات التي يتوصل إليها من خلال المنهج الاستدلالي.

2 – تم استخدام المنهج المقارن في الفقه الإسلامي لمعرفة الحكم الشرعي.

3 – بحث وتحرير مناط المسألة، ثم عرض الآراء المختلفة والموازنة بينهما مع ذكر أدلة كل رأي والترجيح و أسباب الترجيح.

4 – اتباع الأسلوب الأكاديمي في إعداد الرسائل العلمية «دليل كلية الإمام الأوزاعي»، كتدقيق المعلومات من مصادرها الأصلية وإعداد الفهارس الفقهية كفهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث، فهرس الأعلام.

الدراسات السابقة:

1 – القري، محمد علي، الأسواق المالية: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، الدورة السادسة، ع6، ج2، 1990.

تناول بعض المسائل والعقود الشرعية التي تتشابه مع عقد الخيار في بعض الوجوه، مثل خيار الشرط، وعقد السلم، وبيع العربون، وعقد التأمين، ليخلص من ذلك كله إلى نتيجة مفادها: عدم جواز عقود الخيارات المالية، معللا ذلك بأنها تنطوي على الضرر، والشبه بالميسر، والغرر الفاحش. إلا أن الباحث في بحثه نحو سوق مالية إسلامية قد اقترح صيغة إسلامية لعقود الخيارات ليس فيها أي إشكال شرعي، وهذا يعني أن القضية ما زالت بحاجة إلى البحث والدراسة.

2 – الزحيلي: وهبي، السوق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي جدة، الدورة السادسة عدد6، ج2، 1990.

ذهب الباحث إلى جواز التعامل بعقود الخيارات، قياساً على خيار الشرط إذا كانت مدة استعمال الخيار معلومة، إلا أنه أسقط حق الخيار بعوض، لأن حق الخيار لم يشرع لاستفادة المال. لكن هذا القياس محل نظر، وليس على إطلاقه، فالأمر بحاجة إلى الدراسة أكثر كون شرط الخيار، البائع فيه يبيع سلعة يسلم ويتسلم المشتري، لكن هنا لا ثمن ولا سلعة. وسيأتي التفصيل.

3 – آل سلمان، مبارك بن سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2005.

تعد هذه الدراسة من أوسع الدراسات التي اطلعت عليها، في مجال عقود الخيارات المالية من حيث الناحية الشرعية، وقد تميزت هذه الدراسة، أن الباحث قدم لبيان الحكم الشرعي لهذه العقود مقدمتين، انطلق من خلالهما للحكم على هذه العقود، وهما: بيان ما هية المعقود عليه في عقود الخيارات المالية، والفرق بينها وبين كل من: بيع العربون، وخيار الشرط والوعد، وقد خلص الباحث إلى تحريم التعامل بهذه العقود، وتحريم تداولها بيعا وشراء.

لكن ومع هذا فإن الباحث لم يستوف كل ما يمكن أن يعتمد كدليل على تحريم هذه العقود، كما وأن هذه الدراسة خلت من بيان رأي المجيزين، ومناقشة آرائهم، كما وخلت كذلك من محاولة البحث عن إمكانية إيجاد البدائل الشرعية لهذه العقود، أو محاولة تطويرها، وكأن الباحث قد حكم على هذه العقود بأنه لا سبيل لإيجاد بدائل لها، أولا مجال لتطويرها، وهذا محل نظر، فإن في الأمر سعة فيمكن أن تكون هناك بدائل لهذه العقود، وقد أشار إلى ذلك بعض الفقهاء المعاصرين، وهذا ما سيتم بيانه في هذه الدراسة –بإذن الله تعالى.

بعد هذا الاستعراض لأهم الدراسات التي تسنى للباحث الاطلاع عليها، أخلص إلى أن جميع الدراسات أعلاه لم تتناول عقود الخيارات كموضوع مستقل، إنما كان من خلال كليات عامة في العقود الإسلامية كعقود المستقبليات، والعقود المركبة، والأسواق المالية وهذا يعني أنها لم تبحثها بحثا مستقلا، كمسألة لها أسسها وضوابطها وأحكامها وتطبيقاتها الاقتصادية في مجال المعاملات المالية المعاصرة، علما أن كثيرا من التعاملات المعاصرة تبنى عليها، وأن كثيرا من المستثمرين على مستوى العالم يتبايعون هذه العقود، لذلك يرى الباحث أن هذه المسألة يلزم بحثها بحثا مستفيضا، يراعى فيه كل ما يتعلق بعقود الخيارات في كتب الفقه الرئيسية، والفقه المعاصر، من حيث التأصيل الشرعي الفقهي المتكامل وإيجاد دراسة جامعة مانعة لهذا الموضوع وهذا ما سنعمل على إيجاده –بإذن الله تعالى.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن تكون خطته على النحو التالي:

جعلت الأطروحة في بابين فتناولت في الباب الأول مفهوم عقود الخيارات ودور الهندسة المالية فيها، وجاء في أربعة فصول : فالفصل الأول تناول تعريف العقد في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي وجاء في خمسة مباحث، تناولت في المبحث الأول تعريف العقد وتقسيماته، وفي الثاني تطرقت لأسس العقد في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، وفي المبحث الثالث تعرضت لأركان العقد في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، وفي المبحث الرابع تم بحث حكم استحداث العقود والشروط في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، وجاء المبحث الخامس مستعرضا شروط الإيجاب والقبول في القانون الوضعي والفقه الإسلامي.

أما الفصل الثاني، فعرضت فيه لمفهوم عقود المشتقات المالية ودور الهندسة المالية في صناعتها، وهو في ثلاثة مباحث: أولها ماهية المشتقات المالية، وثانيها تعريف الأسواق المالية المعاصرة وبيان أنواعها، وآخرها دور الهندسة المالية في صناعة المشتقات المالية.

وجاء الفصل الثالث متناولا عقود الخيارات المعاصرة، وهو في ثلاثة مباحث: أولها معنى عقود الخيارات ونشأتها، وثانيها أنواع عقود الخيارات، وثالثها السمات العامة لعقود الخيارات.

وتم في الفصل الرابع عرض التطبيقات المالية لعقود الخيارات المعاصرة في الأسواق المالية وذلك في خمسة مباحث، أولها عقود الخيارات في المضاربة على أسعار السلع، وثانيها عقود الخيارات والأوراق المالية، وثالثها عقود الخيارات على أسعار العملات، ورابعها عقود الخيارات ومؤشرات السوق، وفي آخرها عقود الخيارات على العقود المستقبلية

وفي الباب الثاني بدأت في التقويم الفقهي لعقود الخيارات المعاصرة وقسمت ذلك لثلاثة فصول، يختص الأول منها في الخيارات في الفقه الإسلامي من خلال ثلاثة مباحث، تناولت في أولها الخيارات في الفقه الإسلامي، ومفهوم خيار الشرط في الفقه الإسلامي في الثاني، ثم المقارنة بين خيار الشرط والخيارات المالية المعاصرة في الثالث، وفي الفصل الثاني بينت بيع العربون من خلال مبحثين، تناولت في الأول بيع العربون في الفقه الإسلامي، وفي المبحث الثاني تطرقت لأثر بيع العربون، وفي الفصل الثالث شرعت في بيان الحكم الشرعي« الفقهي» لعقود الخيارات المعاصرة، من خلال أربعة مباحث عرضت فيها لأدلة القائلين بجواز التعامل بعقود الخيارات المالية المعاصرة ولأدلة القائلين بمنع التعامل بعقود الخيارات المالية المعاصرة، ناسبا لكل فريق أدلته وحججه، مع توثيق المصادر واتباع الأسلوب الفقهي في مناقشة أدلة كل فريق، وصولا للرأي المختار مع التطرق للبدائل الشرعية لعقود الخيارات المعاصرة، وختمت الدراسة بالنتائج والتوصيات، ثم ذكرت قائمة المراجع والفهارس العلمية المتعلقة بالدراسة.

أهم النتائج :

1 – عقود الخيارات هي أداة من أدوات الاستثمار المستحدثة في الأسواق المالية يستخدمها المستثمرون كوسيلة تحوطية للحماية من مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية، وأسعار العملات الأجنبية، وطريقة لتعظيم أرباحهم بأقصر الطرق وأسرعها من خلال المضاربة على فروق الأسعار.

1 – الخيار هو حق شراء أو بيع عدد من الأوراق المالية أو سلع أو عملات أجنبية، أو مؤشر معروف في الأسواق المالية، لذلك لا يجوز تداوله لا بيعا ولا شراء، لأنه غير قابل للنقل، بعوض أو بدون عوض.

2» عقود الخيارات كما تمارس الآن في الأسواق المالية بصورتها الحالية لا تندرج ولا تحت أي مسمى من مسميات العقود المسماة، بل هي تخالف كافة العقود المسماه في الفقه الإسلامي.

3 – تداول عقود الخيارات في الأسواق المالية بصورتها الحالة ليس لها قيمة اقتصادية واضحة فلا هو أداة تمويل للمنشآت كالأسهم، ولا هو أداة تتيح للمستثمر امتلاكا فعليا لأصل ملموس.

4 – الخيارات المعاصرة بصورتها الحالية ليس ثمة علاقة بينها وبين الخيارات في الفقه الإسلامي، فهي مغايرة تماما للخيارات الفقهية.

5 – الرأي الراجح في استخدام عقود الخيارات في الأسواق المالية بصورتها الحالية كأداة استثمارية التحريم. لذلك فلا سبيل لتطويرها ولا تطوير تداولها بصورتها الحالية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

6 – يمكن إيجاد بدائل شرعية لعقود الخيارات المالية، وذلك بتنفيذ الصفقة بصورة بيع العربون مع خيار الشرط، أو بتنفيذ الصفقة باستخدام العقود المستقبلية.

7 – ضرورة تغيير المستثمرين أغراضهم من الخيارات من المجازفة والحصول على فروق الأسعار، إلى الأغراض المقصودة شرعا من العقود الشرعية، المتمثلة بالتملك الفعلي للاسترباح مع تحمل الضمان.

8 – استبعاد تداول عقود الخيارات من الأسواق المالية الإسلامية، واستبدالها بالصيغ الشرعية التالية: تنفيذ الصفقة بصورة بيع العربون مع خيار الشرط، أو تنفيذها باستخدام العقود المستقبلية.

خاتمة:

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان لهذا الصرح العلمي الشامخ كلية الإمام الأوزاعي، برئيسها وأساتذتها وإداريها؛ فقد أعانوني على إكمال دراستي، وكانوا سببًا في الترقي في درجات العلم والمعرفة لكثير من الباحثين، وأتوجه بالشكر الوافر لجهة عملي بيت الزكاة الكويتي على تشجيعه اياي على مواصلة مشواري العلمي وتوفير السبل الكفيلة بذلك،ولا يفوتني أن أسال الباريء أن يرحم الدكتور عايد شعراوى الموجه لخطة البحث رحمة واسعة وفضيلة الاستاذ الدكتور كامل موسى رحمه الله الذي استشرته بالموضوع وأفادني بتوجيهاته القيمة وكذلك فضيلة الاستاذ الدكتور علي دحروج والاستاذ الدكتور سمير الشاعر فجزى الله الجميع خير الجزاء.وأسال الباريء أن يجعلني شجرة طيبة غرست بأياديكم المباركة في هذا الصرح العلمي وأن يُريكم الله أكلها أعمالا علمية تقرُ بها أعينكم .

وأخيرا فهذا جهد المقل فإن اصبت فمن الله وأن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وأرجو بهذا العمل أن أنال شرف خدمة هذا العلم الشريف وأن يتقبله الله تعالى مني وممن أشرف عليه وممن وجه وممن ناقش وأن يغفر به الزلات وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.